المؤتمر الثاني للمجلس الوطني الارتري : التحضير والآمال

الرسالة

ALRISALA

مجلة دورية – العدد 25 – محرم 1439هـ – اكتوبر 2017م

الواقع المعاش للشعب الإرتري في ظل استبداد النظام القمعي

طرق التعليم الابتدائي في ظل نظام إسياس

إقرأ في هذا العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخبار والمتابعات التحريـر	4
تصريح صحفي صادر عن الاجتماع المشترك للقيادات التنظيمات السياسية	6
بيان بمناسبة ذكرى (٥٦) لاندلاع الكفاح المسلح المؤتمر الإسلامي الإرتري	7
المؤتمر الثاني للمجلس التحضير والآمال عبد الرحمن أحمد	8
الواقع المعاش للشعب الإرتري في ظل النظام أبو الحارث المهاجري	11
الرؤية الاقتصادية للمؤتمر الإسلامي الإ{تري التحرير	13
طرق التعليم الابتدائي في ظل نظام إسياس أبو محمد عمر	14

الرسالة
ALRISALA

مجلة دورية

يصدرها

مكتب العلاقات الخارجية والإعلام

بالمؤتمر الإسلامي الإرتري

www.al-massar.com

Email: al-masar@al-massar.com

EritreanIslamic Congress

https://twitter.com/EritreanIslamic

كلمة العدد

كيف تتجاوز قوى المعارضة الإرترية أزماتها الداخلية ؟

يُعرَّف المختصون التغيير بالقول لغةً بأنه الإتيان في الشيء بما يعارضه أو يضاره ويناقضه. والتغيير اصطلاحاً هو التبدل الذي تتعرض له مختلف البنية الاجتماعية أو السياسية ، والذي يمس جميع مناحي الحياة ، وما يرتبط بها من التزامات تقتضي إعادة النظر في الوسائل والإمكانات ، وكيفية استعمالها وتوظيفها ومن ثم فإنه لا يمكن أن يكون جزئياً بل لا بد أن يكون شمولياً وكلياً، حتى ولو بدون قصد إلى ذلك لأن أي تغير يحدث في بنية ما من المجتمع ينعكس تلقائياً على بقية البنيات.

المتتبع لواقع قوى المعارضة الإرترية يلاحظ جمود في مختلف المجالات السياسية والإعلامية والعسكرية فما هي الأسباب ؟

قوى المعارضة الإرترية تعاني من مشاكل مختلفة والمشكلة قد تكون صغيرة ونتيجة لعدم إيجاد الحلول المناسبة لها قد تصبح أزمة. وفي المقابل قد تكون المشكلة كبيرة ، ولكن من الممكن التغلب عليها من خلال جهد المعنين بالمشكلة ، أما إذا تعقدت الأمور ووصلت إلى طريق مسدود عندئذ سوف نكون بصدد أزمة.ويتفق الباحثون والمختصون أن أية أزمة تتطلب فريق عمل لإدارتها وفي هذا المضمار فإن المفهوم الياباني في معالجة الأزمة يقوم على أساس أن الأشخاص القريبين للأزمة هم الأقدر على حلها أو توفير الحل المناسب لها. وهنا يقع على عاتق قيادات قوى المعارضة الإرترية البحث عن حلول عاجلة لما آلت إليه الأوضاع في الوطن ، وهذا لا يتأتى إلا بتجاوز كل العقبات التي تعترض طريق المعارضة والحلول في يد قيادات المعارضة باعتبارها الشخصيات التي تعرف أدق التفاصيل في الصراع.

من يريد البحث عن حلول للأزمات المتلاحقة للمعارضة الإرترية يتطلب منه الإجابة على عدة أسئلة لكي يتمكن من العبور الى بر الأمان ووضع اللبنات الحقيقية لحل الأزمة. فلا بد من الإجابة على سؤال متى حدثت الأزمة ؟ وما أسبابها ؟ ومن المستفيد منها؟ ومن المتضرر منها؟. وكيف تطورت؟ وكيف يجب أن نتعامل معها؟. وهنا سؤال جوهري لماذا ظهرت الأزمة؟ ولماذا استفحلت؟. وأخيراً أين تكمن مركز الأزمة؟ وإلى أين ستمضي؟

في تقديري إذا تمكنت قيادات قوى المعارضة الإرترية الإجابة على الأسئلة أعلاه بكل التجرد بالتأكيد سوف نحقق تقدم في حلحلة الأزمة التي تعاني منها المعارضة الإرترية.

وفي المحصلة فإن قوى المعارضة الإرترية تنشد الإصلاح في المستقبل لما أفسده النظام الإرتري ، ومفهوم الإصلاح هو جعل الشيء الفاسد صالحاً، وهذا يكون إما بالتطوير أي تطوير عناصر الصلاح، وإما بالتغيير وذلك باقتلاع عناصر الفساد واجتثاثها من الجذور، وهو أقوى من التطوير وأبعد أثراً منه. وحاجة الوطن إلى الإصلاح تصبح ملحة حين يتم الشعور بالظلم والفساد ومعاناته. وعندما توجد الرغبة في الانعتاق حين لا تكون الرغبة في إزالة الظلم مع وجوده واستفحاله إما قصداً أو جهلاً فتلكم لا شك أعلى درجات الفساد وأخطرها إذ تقترن بالمكابرة أو إنعدام الوعي بالواقع.

ولكي نحقق هذا الطموح ويكون واقعاً على الأرض يتطلب من قوى المعارضة الإرترية تحديد رؤية فكرية واضحة لهذا الاصلاح ، ثم يتم تعزيز هذه الرؤية بإرادة سياسية تساعد لإنجاز التغيير مع التهيئة المطلوبة لوسائل تنفيذية للرؤية والخطط المطروحة.

ولإجراء هذا التغيير نحن بحاجة الى طرفين الطرف الأول منوط اليه مهام إعداد التصور والطرف الثاني يكلف بالتنفيذ. بخصوص التصور والرؤية والتخطيط فهذا مهام المثقفين الإرتريين وأصحاب الاختصاص بجميع فئاتهم والقيام بالواجب المنوط بهم بإعداد التصورات والخطط والرؤية المستقبلية لكي ينهضوا بمجتمعهم في توفيق محكم بين الحلم والواقع. وأما مهام التنفيذ فيقع على عاتق القائمين بالشأن العام من القيادات السياسية ومكونات المجتمع المدني بمختلف مشاربها. وعلى أن يكون المنظور قائماً على إقامة دعائم جديدة لإشاعة العدل والمساواة والحرية في ربوع إرتريا.

المحرر

المكتب التنفيذي يعقد اجتماعه الدوري

عقد المكتب التنفيذي للمؤتمر الإسلامي الإرتري اجتماعه الدوري في ٢٠١٧/٩/٢٦م ، وقف فيه على الأداء التنفيذي من خلال التقارير المقدمة في مختلف مجالات العمل ، كما استعرض أوضاع المعارضة الإرترية والجهود المبذولة لتجاوز مشكلاتها ، وحدد حيالها الرؤى التي يعمل على ضوئها في حراكه مع القوى السياسية لتعزيز وحدتها وتفعيل دورها بما يؤدي إلى القيام بمهمتها وتحقيق أهدافها .

وتابع الاجتماع التطورات التي تشهدها إرتريا أمنيا وسياسيا على الصعيد الداخلي والإقليمي في ظل أجواء التنافس والصراع التي تشهده منطقة القرن الإفريقي ، ووقف على أوضاع الشعب الإرتري ومعاناته التي تزداد سوءا ، وتلمس الاجتماع تجاه كل ذلك دور المؤتمر الإسلامي الإرتري في سبيل ما يدفع المخاطر التي تتهدد إرتريا ويحقق أمنها واستقرارها .

الجزيرة تفتتح مكتبا إقليميا بأديس أبابا

افتتحت شبكة الجزيرة الإعلامية في سبتمبر الماضي مكتبا جديدا في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا ، في خطوة تعزز من وجود الشبكة في القارة الأفريقية وخاصة منطقة شرق إفريقيا عبر تغطية الأحداث المتعلقة بالاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، بجانب العديد من الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية.

يشار إلى أن شبكة الجزيرة الإعلامية بدأت بالقناة العربية الأم عام ١٩٩٦ التي حققت نجاحا عربيا وعالميا مكنها من توسيع دائرتها لتشمل قنوات، بينها الإنجليزية والوثائقية والجزيرة مباشر إلى جانب مراكز متخصصة ومواقع إخبارية.

شركة بريطانية لبيع الاسلحة تقاضي الحكومة الارترية

إذاعة إرينا :

رفعت شركة ديليزيا البريطانية والتي تتخذ من لندن مقرا لها دعوى قضائية ضد الحكومة الإرترية في مقاطعة بريتش كولومبيا الكندية. وتطالب الشركة البريطانية الحكومة الإرترية بدفع ١٢ مليون دولار نظير بيعها قطع غيار طائرات حربية وتخلفت الحكومة عن تسديد المبلغ المطلوب منذ عام ٢٠٠٣. وجاء اختيار الشركة للمحكمة الكندية لأنها تنظر في الدعوى ضد شركة نيفسن الكندية والتي تحصل على ٤٠٪ من عائدات إرتريا من الذهب، وطلبت الشركة البريطانية من نيفسن دفع المبلغ من عائدات الحكومة الإرترية وهو الأمر الذي رفضته الشركة بحجة أنها غير مخولة لتسديد ديون الحكومة الإرترية.

وكانت نفس الشركة قد رفعت دعوى ضد الحكومة الإرترية في نفس السياق في إحدى المحاكم السويدية وحسب المعلومات المتوفرة عن الدعوى فإن ممثل الحكومة الإرترية حضر الجلسة وقدم وجهة نظر الحكومة الإرترية للقضاء. وجاءت الدعوى الجديدة في المحكمة الكندية على خلفية قيام مجموعة من الإرتريين برفع دعوى قضائية ضد شركة نيفسن تطالب بتعويضات عن تشغيل بدون أجر ومخالفات أخرى. ولا زالت محكمة مقاطعة بريتش كولومبيا البريطانية تواصل النظر في القضية.

سلطات ولاية كسلا تبعد أعدادا كبيرة من الهاربين إلى إرتريا

جريدة التغيير الالكترونية السودانية :

أبعدت سلطات ولاية كسلا (السودانية) في بداية سبتمبر (٣٦) إرتريا إلى بلادهم بعد إدانتهم بتهمة الدخول غير المشروع إلى الأراضي السودانية.

وكان قاضي محكمة كسلا قد أصدر نهاية أغسطس الماضي حكماً بالسجن والإبعاد في مواجهة (٦٦) إرتريا وتم تنفيذ حكم الإبعاد في (٣٠) طفلاً فيما تم إبعاد البقية بعد قضائهم عقوبة السجن المحددة بشهرين.

وأوضحت صحيفة التغيير الإلكترونية نقلا عن مصدر لها إن الإبعاد تم عبر معبر (اللفة – ١٣) الحدودي بين السودان وإرتريا.

قرار – المحكمة

وحال عودتهم إلى بلادهم يواجه المبعدون عقوبة السجن والتجنيد "القسري".

وكانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR قد وصفت إبعاد السودان لاجئين إلى بلدانهم بالانتهاك الخطير للقانون الدولي ودعته إلى الكف عن ذلك.

وخلال تصريح لصحيفة (التغيير الإلكترونية) أبدت نائبة ممثلة المفوض السامي لشؤون اللاجئين في السودان، اليزابيث تان، عن قلق المفوضية من ترحيل السلطات السودانية (٣٠) طالب لجوء إرتري من صغار السن قبل أن يتم الاستماع لهم بصورة كافية.

وكشفت اليزابيث عن اتصالات تجريها المفوضية مع الحكومة السودانية وطلبهم إيقاف عمليات الإبعاد "نجري اتصالات مع المسؤولين السودانيين للبحث عن معلومات إضافية حول ما حدث. نحن أيضا طلبنا من الحكومة السودانية الامتناع عن أي ترحيلات إضافية حتى يتضح على أي أساس تتم هذه الترحيلات الجارية".

وقبل أسابيع وجه مايزيد على (٥٠) إرتريا رسالة إلى منظمات حقوق الإنسان كشفوا عبرها أنهم محبوسون في سجن بالخرطوم وأنهم "مهددون بالإبعاد".

ووفقاً لإفادات متعددة من المصدر السابق فإن عمليات إبعاد مستمرة تم تنفيذها خلال الشهور والأعوام الماضية ضد الإرتريين والإثيوبيين بواسطة السلطات السودانية.

تصريح صحفي صادر عن :

الإجتماع المشترك لقيادات التنظيمات السياسية بالمجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي

إن المجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي الذي تأسس في نوفمبر من عام ٢٠١١م وشاركت في عضويته التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية المستقلة ، واجه في مسيرته العديد من المشكلات والعقبات التي تسببت في جموده وحالت دون الاضطلاع بواجباته والقيام بمسؤولياته ، مبددا آمال وطموحات شعبنا المناضل في التغيير المنشود . وللخروج من تلك الحالة كانت هناك العديد من المساعي والمبادرات الحثيثة . ومنذ مطلع عام ٢٠١٧م بدأت مساعي أكثر جدية من خلال تكوين لجنة حوار مشترك لطرفي التنظيمات السياسية من أجل الوقوف على المشكلات والعقبات التي أعاقت مسيرة العمل المشترك، والبحث عن الحلول وتحقيق الوفاق وعقد السمنار الجامع في جو معافى يمهد لعقد المؤتمر الثاني للمجلس الوطني الإرتري .وقد واصلت لجنة الحوار أعمالها في حوار شفاف ومسؤول ، وأعدت وثيقة الاتفاق التي تضمنت الحلول المقترحة لتجاوز العقبات والأجندة العامة لعقد السمنار المشترك .وفي هذا السياق التأم شمل قيادات التنظيمات السياسية في الاجتماع المنعقد في أديس أبابا في الفترة (٣١ يوليو - ٤ أغسطس) من أجل الوقوف على وثيقة الاتفاق المشترك التي اعدتها لجنة الحوار . وفي جو تسوده الشفافية وروح المسؤولية تمت مناقشة كافة اجندة الوثيقة وأجريت فيها التعديلات اللازمة بما يضمن الوفاق ونجاح عقد السمنار تمهيدا لعقد المؤتمر الثاني للمجلس الوطني .

• أكد الحضور على أهمية هذا الاتفاق بين التنظيمات السياسية باعتبارها العمود الفقري للمجلس الوطني ، كما أكد على أن ضعف هذه التنظيمات وخلافاتها كان السبب الرئيسي في إشكاليات المجلس الوطني وإعاقة مسيرته . ولتجاوز هذه الإشكاليات تم الاتفاق على عقد سمنار مشترك للتنظيمات السياسية.

• إن الشعب الإرتري ظل يتطلع إلى وحدة صف المعارضة الإرترية وتضافر جهودها من أجل الخروج من محنته التي تتفاقم في كل يوم ، وفي ظل التحديات الراهنة والمنعطف الخطير الذي تمر به القضية الإرترية أصبحت الوحدة والنضال المشترك ضرورة قصوى لا مناص منها ، وقناعة مشتركة للجماهير الإرترية وقواه السياسية . وانطلاقا من استشعار المسؤولية لمواجهة تلك التحديات، واستجابة لتطلعات شعبنا الجسور في تحقيق آماله كان هذا الاتفاق الذي أزال الكثير من العوائق ، ووحد الرؤى حول القضايا الجوهرية لعقد السمنار، ومهد الأرضية الصالحة لعقد المؤتمر الثاني للمجلس الوطني . ولا شك أن هذا الاتفاق يعد انطلاقة جديدة واعية لمتطلبات المرحلة وتحدياتها مما يقتضي من الجماهير الإرترية المشاركة بالدعم والمساندة من أجل إنجاح هذه الخطوة المباركة نحو الوحدة الشاملة والنضال المشترك .

ومن أهم مخرجات هذا الاجتماع التوقيع على وثيقة الاتفاق المشترك عبر ممثلين للطرفين ، وتحديد الموجهات العامة للسمنار، و تكليف اللجنة المختصة للإعداد له .

وفي الختام وجه النداء للشعب الإرتري وفعالياته للاضطلاع بدوره لرفد مسيرة الوحدة والنضال المشترك والالتفاف حوله من أجل التغيير الديمقراطي المنشود. وتوجه بالشكر للحكومة الإثيوبية على استضافتها ودعمها المستمر لمسيرة النضال من أجل التغيير الديمقراطي في إرتريا.

الإجتماع المشترك لقيادات التنظيمات السياسية بالمجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي

٤ أغسطس ٢٠١٧م– أديس أبابا

بيان بمناسبة ذكرى (56)
لاندلاع الكفاح المسلح للثورة الإرترية

تمر علينا اليوم الذكرى (٥٦) لتفجير الكفاح المسلح للثورة الإرترية بقيادة الشهيد البطل حامد إدريس عواتي في الفاتح من سبتمبر لعام ١٩٦١م ، والذي كان خيارا وحيدا لجأ إليه الشعب الإرتري بعد أن استنفد كل الخيارات السلمية والدبلوماسية التي سلكها لنيل استقلاله من الاستعمار الإثيوبي ، خيار أكد أن الشعب الإرتري لن يرضى بالاستقلال بديلا مهما كلفه هذا الخيار من تضحيات جسام ، والتف مع الشهيد البطل ورفاقه في كل أرجاء إرتريا ودعمهم بكل إمكاناته ، لتبدأ المواجهات المسلحة مع المستعمر الإثيوبي بعتاد وأعداد متواضعة ، مقابل قوة عسكرية تمثل الأقوى في منطقة شرق إفريقيا ، لكن الإرادة القوية جعلت من هذه المبادرة المسلحة ثورة ضاربة ظلت تفرض إرادتها وتحقق انتصاراتها الميدانية رغم التجاهل والتآمر الدولي عليها للحيلولة دون تحقيق هدفها ، ورغم ما تعرضت له من انشقاقات في صفوفها ودارت فيما بينها حروبا داخلية ، الأمر الذي أطال زمن الثورة لأكثر من ثلاثين عاما ، لكن ذلك لم يصرف الثورة والشعب الإرتري عن الهدف المحوري (استقلال إرتريا) ، فكان خروج الجيش الإثيوبي من أنحاء إرتريا وهو يجر أذيال الهزيمة في ٢٥ مايو ١٩٩١م ، واستلم إسياس وزمرته حكم البلاد ، وبدأت عودة الإرتريين سياسيين ومواطنين إلى بلادهم المحررة ليعيشوا فيها بعزة وكرامة ، ويعملوا على بنائها وتعميرها ، إلا أن النظرة الحزبية

الضيقة والنهج الاستبدادي لنظام إسياس أحال إرتريا إلى ثكنة عسكرية جند فيها جميع أفراد الشعب الإرتري نساء ورجالا ، وزج بهم في أتون حروب افتعلها مع كل دول الجوار ، حروبا لا معنى لها سوى الغرور الفاشي ، وراح ضحيتها مئات الآلاف ، تجاوزت بأضعاف مهولة تضحيات الثورة الإرترية خلال ثلاثين عاما ، واهتم نظام إسياس بإحكام قبضته السياسية والأمنية والاقتصادية مكرسا نظام الفرد الذي يدير دفة البلاد في كل شئونها ومستوياتها ، غير مكترث بالحقوق السياسية والإنسانية لأفراد الشعب ، وعطل جميع مؤسسات الدولة الموجودة اسما من مزاولة اختصاصاتها ، ومنع أي رأي مخالف لنظامه وسياساته ، ونظم حملة اعتقالات تعسفية طالت المعلمين والدعاة والسياسيين والصحفيين والتجار منذ التحرير وحتى اليوم ، وسجلت إرتريا بسبب الممارسات الاستبدادية التي ينتهجها النظام في مقدمة أسوأ السيئين في ملفات حقوق الإنسان السياسية والصحفية والدينية ، وأصبحت إرتريا سجنا وبلدا طاردا لأهلها ، وتشهد ظاهرة هروب متزايدة ليس لها مثيل في العالم ، شملت مدنيين وعسكريين بحثا للكرامة الإنسانية والحرية ، وعاش الإرتريون حياة التشرد والتيه من جديد والأكثر سوءا من التي شهدوها أيام الاستعمار .

هذا الواقع المأساوي يدعونا لاستحضار معاني ذكرى الكفاح المسلح التي تتمثل بأن العزة والكرامة والحرية تحتاج إلى مقاومة قوية بكل أنواع المقاومة ، والوقوف في وجه هذا الطغيان الغاشم من كل فئات المجتمع الإرتري وقواه السياسية ، وعدم السماح لليأس والقنوط بإضعاف تصميمنا لاستعادة العزة والكرامة التي أهدرها النظام ، وبقدر أهل العزم تأتي العزائم ، وإن أصحاب القضية العادلة لا محالة منصورون بإذن الله ، طال الزمن أم قصر ، وإن الظلم والاستبداد مهما انتفش وبلغ حدا من البطش والقهر فإنه زائل ، وإنه كلما أوغل وطغى في الجرم والظلم فهذا دليل على قرب أجله .

قال الله تعالى : (أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا ، وإن الله على نصرهم لقدير) سورة الحج : ٣٩ .

المؤتمر الإسلامي الإرتري
٢٠١٧/٩/١م

المؤتمر الثاني للمجلس الوطني الارتري

التحضير .. والأمال

بقلم : عبد الرحمن أحمد

لم يجئ انعقاد المؤتمر الأول للمجلس الوطني الإرتري في مدينة أواسا في شهر نوفمبر ٢٠١١م بمحض صدفة ولكن جاء نتيجة لمجهودات كبيرة بذلت من قبل المعارضة الإرترية وخاصة التحالف الديمقراطي الإرتري صاحب القدح المعلى في هذا الأمر ، والذي نقل عمل المعارضة الارترية نقلة نوعية حتى أوصلها إلى هذا المستوى مرورا بعقد الملتقى الإرتري والذي عقد في العاصمة الأثوبية أديس أبابا ٢٠١٠م. وبكل تأكيد نجحت المفوضية التي وكل إليها الإعداد لهذا المؤتمر بمشاركة جميع أنواع الطيف من التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية ، بالفعل استطاعت بنجاح أن تدير حلقات الحوار للخروج بنتائج مرضية للجميع وتبني الميثاق كعقد سياسي ملزم للجميع، وتحقق ما كان يصبو إليه الشعب الإرتري وهو التحالف بين التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والعمل المشترك فيما بينها لانهاء معاناته.

وللأسف الشديد كان وما زال المجلس الوطني الإرتري في أزمات متلاحقة منذ تأسيسه ، شغلته عن تحقيق أهداف وأمال الشعب الارتري ، وكان الأجدر أن تتوافق هذه التنيظمات السياسية وتتحاور وتتنازل حتى يتحقق الوفاق والانسجام بينها ، وتعمل بجدية لتحقيق الهدف المتفق عليه ويمكن وبعد تحقيق الهدف المنشود يحق لها التنافس الشريف فيما بينها ويترك للشعب اختيار من هو الأصلح لإدارة البلاد.

ولا نستطيع من خلال هذا المقال أن نحدد بالضبط أين كان مكمن الخلل أو الخطأ حيث أن هذا الأمر سوف ينظر إليه السمنار المزمع عقده في قابلات الأيام ، وكما هو معلوم للجميع ولأسباب عديدة تم تعثر مسيرة المجلس الوطني الإرتري طيلة الفترة المنصرمة وحالت بينه وبين تحقيق أهدافه .. ولكن بفضل من الله ثم بجهود عدد من الأطراف تم تكوين

لجنة حوار لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء والخروج من الأزمة بأسرع وقت ممكن ، وبالفعل تكللت مجهودات هذه اللجنة بالتوفيق والسداد بعد عمل مضني ما يقارب العام كما جاء ذلك في التصريح الصحفي للاجتماع المشترك لقيادات التنظيمات السياسية في المجلس الوطني .

ولتجاوز هذه الخلافات تم الاتفاق على عقد السمنار المشترك للتنظيمات السياسية ومن ثم انعقاد المؤتمر الثاني للمجلس الوطني.. وبارك السياسيون المجتمعون أعمال اللجنة وتم تكليفها على مواصلة المشوار لإعداد كافة الأوراق اللازمة لانعقاد السنمار الجامع في جو معافى يمهد لعقد المؤتمر الثاني للمجلس الوطني الإرتري ، يتوقع أن يكون محطة هامة لتجاوز الأزمة والتوجه نحو عقد المؤتمر باتفاق ووحدة ، والانطلاق الي حيث الآفاق ناظرين أمامنا مصلحة الشعب الإرتري وتحقيق الهدف الأساسي وهو إسقاط النظام الفاشي والظالم لشعبه وتأسيس حكومة العدالة والديمقراطية التي توفر للشعب الحياة الكريمة وتؤمن مصالحه العامة والخاصة ، وتوفر الأمن العام الخارجي والداخلي وتوفير كافة ما يحقق نهضة الشعب ويرتقي به إلى مصاف الدول المستفقرة والمتقدمة .

ومن هنا يمكننا أن نتساءل ما هي الآمال المرجوة من المؤتمر العام الثاني للمجلس الوطني؟

أشار للقيادات السياسية تصحريح الصحفي للاجتماع المشترك إلى هذه الآمال والطموحات ونورده هنا بالنص: (إن الشعب الإرتري ظل يتطلع إلى وحدة صف المعارضة الإرترية وتضافر جهودها من أجل الخروج من محنته التي تتفاقم في كل يوم ، وفي ظل التحديات الراهنة والمنعطف الخطير الذي تمر به القضية الإرترية أصبحت الوحدة والنضال المشترك ضرورة قصوى لا مناص منها ، وقناعة مشتركة للجماهير الإرترية وقواه السياسية . وانطلاقا من استشعار المسؤولية لمواجهة تلك التحديات، واستجابة لتطلعات شعبنا الجسور في تحقيق آماله كان هذا الإتفاق الذي أزال الكثير من العوائق ، ووحد الرؤى حول القضايا الجوهرية لعقد السمنار، ومهد الأرضية الصالحة لعقد المؤتمر الثاني للمجلس الوطني .

ولا شك أن هذا الاتفاق يعد انطلاقة جديدة واعية لمتطلبات المرحلة وتحدياتها مما يقتضي من الجماهير الإرترية المشاركة بالدعم والمساندة من أجل إنجاح هذه الخطوة المباركة نحو الوحدة الشاملة والنضال المشترك) .

بالفعل حدد التصريح بكل وضوح أمال وتطلعات الشعب الارتري والذي ينتظره من هذا المؤتمر من وحدة للصف وتضافر للجهود لتحقيق مصالح الشعب الإرتري ، ولهذا فعلى القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية والدينية تغليب مصالح الشعب الإرتري على مصالح الحزب والتنظيم أو المصالح الشخصية الضيقة، ويجب تجاوز هذه العوائق بمسئولية تامة من كل الأطراف ، والدخول إلى المؤتمر الذي سوف يقيم التجربة ويراجع كل الخطط التي كانت قد رسمت للمجلس من قبل ، والمطلوب أيضا دعم وتفعيل اللجنة التحضيرية وتوفير كافة الإمكانات المادية والمعنوية حتى تؤدي دورها بالكمال ، لأن نجاح المؤتمر في نحاج اللجنة التحضيرية.

واستمرار النظام في الحكم حتى اليوم بالرغم من ضعفه راجع لعدم وجود معارضة قوية متماسكة مستوعبة بشكل دقيق للأوضاع التي يمر بها الوطن وعدم ترتيب الأوليات لمواجهة هذا النظام الذي هو أساس معاناة شعبنا .

بالرغم من المحاولات التي بذلتها

> ”
> **بالرغم من المحاولات التي بذلتها أطراف عدة لإفشال المجلس الوطني وفي مقدمتهم النظام ظل المجلس قائما والكل متمسك به ويعمل تحت مظلته**
> “

أطراف عدة لإفشال المجلس الوطني وفي مقدمتهم النظام ظل المجلس قائما والكل متمسك به ويعمل تحت مظلته وإن شابه ما شابه من ضعف وخمول وهذه محمدة لهذا المجلس فالكل ملتف حوله ويعمل تحت مظلته وهذا هو سبب انتظار وصبر الجميع لما يحدث في داخل المجلس الوطني الإرتري من اختلافات لأنهم يرون في نهاية هذا النفق المظلم شعاع يخفي خلفه نور ساطع ونهار باهر .

ونؤكد هنا على طموحات وتطلعات الشعب الإرتري بالداخل والخارج التي تأمل أن يخرج المؤتمر بالأسس والمرجعية الواضحة لإنهاء معاناتهم بإسقاط هذا النظام السيئ ، وعلى قيادات التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن تؤكد دعمها الغير مشروط للمؤتمر القادم وتجدد جسور الثقة فيما بينها لإعادة المجلس الوطني إلى مساره الصحيح .

هذا المؤتمر له أهمية كبيرة جدا عندما يحل كافة الاشكالات العالقة في مسيرة هذا المجلس ، ويؤكد على المرجعية وعلى الآليات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة ، والوسائل التي تضع النظام في مطاردة سياسية في كل الصعد المحلية والدولية ، والعمل على حشد المجتمع الدولي حول أهداف المجلس الوطني وحقوق مصالح الشعب الإرتري المسلوبة من قبل هذا النظام ومحاصرته ومحاسبته دوليا ، وسوف لن يكون هذا الأمر سهلا خاصة في هذا الوقت والعالم مشغول بالمذابح والمجازر التي تجري في منطقة العالم العربي ، ومشغول بظاهرة الإرهاب وتداعيات هذه الظاهرة ، ولا سيما أن النظام ما زال يشعر أنه هو الأقوى ، وأن المعارضة هشة وليس لها أي تأثير عليه ولا على الشعب ، وأنه هو المسيطر على الموقف حتى الآن .

مفتاح الحل يتمثل في تحصين بيت المعارضة ووحدتها ، فبوحدتها تكون قادرة على مواجهة التحديات وتتغلب عمليا على النظام .. التحدي الكبير الآن هو في كيف نحشد الشعب حول المجلس الوطني وأهدافه المعلنة مرة أخرى أين ما كان في كل العالم ولا سيما في الداخل كما كان في بدايات انعقاد الملتقى .. وعندما يعاد تكتيل الشعب الإرتري حول المجلس الوطني نكون قد حققنا نجاحات كبيرة ، وأن عمر هذا النظام سوف يصبح قصيرا للغاية ، ويكون سقوطه على الأبواب .

> **"نجاح المؤتمر يكون في مخرجاته الإيجابية ، وإيجاد فرق للتنفيذ ولجان للمتابعة وتصحيح المسار والاستفادة من الأخطاء السابقة التي صاحبت مسيرة المجلس الوطني منذ نشأته."**

ويجب أن يكون توجهنا نحو تحقيق الديمقراطية والعدالة صادق ، نريد حكومة تؤمن بالإنصاف والعدل والديمقراطية والتعددية الحزبية والحوار ، في هذه الحالة ستحل كل مشاكلنا ومشاكل الشعب ..

يجب أن نؤكد للجميع أننا في معركة عادلة ومنصفة .. ويجب أن نعرف أين تكمن قوتنا وكذلك أين يكمن ضعفنا .. وعلينا أن نعترف أن نقطة ضعفنا الرئيسية والحقيقية هي وضعنا الداخلي ومن يعتقد غير ذلك فهو على خطأ .

والشيء الذي نخشاه هو أن تتكرر الخلافات بين قيادات المجلس في عقد المؤتمر ، يجب علينا أن نحاصر مثل هذا النهج والحيلولة دون الإفراط بالمجلس الوطني الإرتري الذي عقد عليه الشعب آماله في حل مشاكله العالقة .

واذا اتفقنا نحن كمعارضة فاننا سوف نحقق أهدافنا وأهداف الشعب الإرتري عاجلا غير آجل وسوف يتغير الوضع الإرتري .

نجاح المؤتمر يكون في مخرجاته الإيجابية ، وإيجاد فرق للتنفيذ ولجان للمتابعة وتصحيح المسار والاستفادة من الأخطاء السابقة التي صاحبت مسيرة المجلس الوطني منذ نشأته.

الواقع المعاش للشعب الإرتري في ظل استبداد النظام القمعي

بقلم : أبو الحارث المهاجر

يصعب على المرء الحديث عن الواقع المعاش للشعب الإرتري من جراء المآسي والظلم والاضطهاد والاستبداد الذي يمارس في حقه لشدة مراراتها ، يصعب تسميتها واقع معاش حيث أنها تحتاج إلى عبارة أخرى تناسب وتصف الواقع بالدقة أكثر. نظام يفتقر ويعجز تقديم وتوفير أبسط مقومات الحياة الآدمية للإنسان الإرتري ، مع انعدام البنية التحتية في كل المجالات وتدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي. واقع الحال اليوم داخل الوطن مزري ويعجز الإنسان أن يصفه وذلك للحرمان الذي يعيشه شعبنا تحت جبروت نظام الدكتاتور إسياس أفورقي. المواطن العادي مُنع من ممارسة التجارة ومُنع من زراعة أرضه التي يعتمد عليها في كل شؤونه الحياتية وذلك بحجة أن فئة محددة من شرائح المجتمع الإرتري لا يحق لهم امتلاك وزراعة أراضيهم وهم (كبار السن ، الجندي ، المغترب ، من يسكن في أي من المدن الإرترية خارج قريته) ، والعجيب أن مجتمع الشعب الإرتري كلهم من الشرائح المذكورة ، حيث من يتواجد في المنزل هم الشيوخ والأطفال والنساء ، أما الشباب فهم في جبهات القتال أو مغترب خارج وطنه هارباً بجلده من بطش النظام يتقلب بين أمرين أحلاهما مر بين الإغتراب وابتزاز سفارات النظام له ، وبين حرمانه من الزراعة في أرضه ووطنه التي يحلم أن يعود إليها وينعم فيها بالأمن والرخاء ولكن تبددت أحلامه.

المضحك المبكي أن يُحرم المواطن الإرتري البسيط الذي يعيش في أقرب مدينة لقريته التي تربى وترعرع فيها وتوجد بها أرضه ومواشيه التي ورثها كابر عن كابر بيد أن النظام المجرم هو من أجبر الأهالي بضرورة دخول المدن لكي يوفر لهم الخدمات التعليمية والصحية على حد زعمه ، والآن نكص على عقبيه لكي يجبر المواطن الفقير على الاختيار بين منزله الذي يمتلكه في مدينته وبين مزرعته في قريته وتنتزع منه إحداها. هذه التصرفات الهمجية الحاقدة من قِبل النظام المجرم تبين بكل وضوح وجلاء أنه يريد تشريد هذا الشعب من قراه ومدنه وإفقاره حتى يتسول ويسهل له طرده من أرضه.

على المستوى الاقتصادي منع النظام المواطنين ممارسة النشاط التجاري بغية احتكار التجارة مع انخفاض حاد في سعر صرف العملة مع خسائر فادحة في الميزان التجاري للدولة ، وغلاء فاحش للمواد التموينية الأساسية مما خلق تضخما في الحياة المعيشية للمواطنين يتجاوز بأضعاف مضاعفة لسقف دخل الفرد في الدولة الذي يعيش تحت خط الفقر نتيجة السياسات الاقتصادية للنظام.

وفي الجانب السياسي فإن النظام الإرتري وجد طوق نجاة بدخوله في التحالف العربي في اليمن عبر المهنة التي يجيدها جيداً المتمثلة في السمسرة والارتزاق واصبح الشباب الإرتري في جيش النظام عبارة عن مرتزقة تدر لخزينة إسياس أفورقي ملايين الدولارات كما فعلها من قبل

مع الدول الإفريقية (كونغو برازافيل) وغيرها. واليوم أصبحت الأجواء والمياه الإرترية مستباحة أمام طيران دول أجنبية حيث يتم التضييق على المواطنين في الموانئ الإرترية لصالح الدول الأجنبية التي تتمركز فيها عبر القواعد العسكرية التابعة للدول الأجنبية ، حيث تم استهداف المدنين العزل في الشواطئ الإرترية بواسطة الطيران الحربي الأجنبي لعدة مرات. وليس غريباً أن نشهد هذا الواقع في وطننا الغالي في ظل نظام إسياس فإن الحكومات الدكتاتورية والمستبدة ديدنها التنكيل بالشعب الأعزل وإفقاره والنيل من كرامته.

وعرف الكواكبي الاستبداد بأنه الحكم المطلق أو السلطة المطلقة. الحكم المطلق هو الحكم الصادر عن حكومة تتصرف خارج كل شكل من أشكال الرقابة أو المحاسبة أو الاعتبار لإرادة الأمة أو بناء على نماذج سابقة من الحكم، وفي ذلك يقول الكواكبي : (الاستبداد صفة للحكومة المطلقة العنان فعلاً أو حكماً التي تتصرّف في شؤون الرّعيّة كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محقّقين. وأشدّ مراتب الاستبداد الّتي يتعوّذ بها من الشّيطان هي حكومة الفرد المطلق ، الوارث للعرش ، القائد للجيش ، الحائز على سلطةٍ دينيّة. المستبدّ يتحكّم في شؤون النّاس بإرادته لا بإرادتِهم ويحكم بهواه لا بشريعتِهم ، ويعلم من نفسهِ أنّهُ الغاصب المعتدي

"الاستبداد صفة للحكومة المطلقة العنان فعلاً أو حكماً الّتي تتصرّف في شئون الرّعيّة كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محقّقين ."

فيضع كعب رجلهِ على أفواه الملايين من النّاس يسدّها عن النّطق بالحقّ والتّداعي لمطالبته. المستبدّ عدوّ الحقّ ، عدوّ الحريّة وقاتلهما.المستبدّ يتجاوز الحدّ ما لم ير حاجزاً من حديد ، فلو رأى الظّالم على جنب المظلوم سيفاً لما يقدم على الظّلم ، المستبدّ إنسانٌ مستعدٌّ بالطّبع للشّرّ وبالإلجاء للخير ، فعلى الرّعيّة أن تعرف ما هو الخير وما هو الشّرّ فتلجئ حاكمها للخير رغم طبعه ، المستبدّ يودّ أن تكون رعيّتهُ كالغنم درّاً وطاعةً ، وكالكلاب تذبّلاً وتملّقاً ، على الرّعيّة أن تعرف مقامها هل خُلِقت خادمةً لحاكمها ، تطيعهُ إن عدل أو جار ، وخلق هو ليحكمها كيف شاء بعدلٍ أو اعتساف ، أم هي جاءت به ليخدمها لا ليستخدمها ؟! والرّعيّة العاقلة تقيّد وحش الاستبداد بزمام تستميت دون بقائه في يدها لتأمن بطشهِ فإن شمخَ هزت بهِ الزّمام وإن صال ربطتهُ).انتهى.

وفي تقديري المتواضع هناك معضلة حقيقية تعاني منها قوى المعارضة الإرترية تتمثل في افتقارها للإرادة الفولاذية للتغيير ، وإذا توفرت نسبة قليلة من الإرادة فهي كفيلة بأن ترمى هذا النظام في مزبلة التاريخ .

حيث يُعوّل الكواكبيُّ على الإرادة بوصفها علّةً منتجةً لأفعال الإنسان وحرّيّتهِ ، فمتى توفّرت للإنسان أمكن لهُ أن يبدأ مسيرة التّغيير في حياته وصولاً للوقوف في وجهِ المستبدِّ والمطالبة بحقوقه ، لكنّهُ متى افتقد إليها يُصبحُ كائناً منفعلاً تابعاً لمشيئة مولاه ، فيكون الاستبداد والعبوديّة القدر الّذي يحلّ به ، فالإرادة أمّ الفضائل الّتي ينبغي للإنسان عدم الاستهانة والتّفريط بها ، الإرادة هي أمّ ناموس الأخلاق .

وهنا أتحدث عن الإرادة الفولاذية التي يجب أن تعمل عليها قوى المعارضة الإرترية لانتشال هذا الشعب من براثن ظلم واستبداد إسياس أفورقي وزمرته. والإرادة التي يجب أن تتحلى بها المعارضة والتي لا تحتمل التأخير هي توحيد الصف والجهود والمواقف وإعطاء الأولية لإسقاط النظام وإرساء دولة يسودها العدل والقانون.

الرؤية الاقتصادية للمؤتمر الإسلامي الإرتري

في هذا العدد نستعرض رؤية التنظيم لبرنامج الاقتصاد للمرحلة الدستورية وهي مقتبسة من ورقة الرؤية السياسية للمؤتمر الإسلامي الإرتري التي أجازها في المؤتمر العام الثاني.

إيماناً بالدور المحوري للاقتصاد في تحقيق الاستقلال السياسي والسلم الاجتماعي ، المؤتمر الإسلامي الارتري يخطط لبناء اقتصاد إنتاجي متين قادر على النهوض بالشعب الارتري بتحقيق الرفاه المعيشي للفرد والمجتمع بكل الوسائل المشروعة وذلك عبر الركائز التالية :

١) بناء اقتصاد إنتاجي يقوم على استغلال الثروات وتنميتها وحسن توزيعها وعلى أساس العدالة الاجتماعية والإنسانية ، يؤمن الضروريات الحيوية والاحتياجات الأساسية ويخلق فرص العمل وزيادة معدلات النمو ، ويحترم الملكيتين الفردية والعامة ويوازن بينهما (إقتصاد السوق الاجتماعي) ، ويعطي الأولوية للخدمات العمومية الأساسية والبنيات التحتية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستثمار ، ويحارب الغش والفساد والاستغلال والاحتكار.

٢) تحقيق تنمية متوازنة ومتكاملة من خلال سياسة تنموية متوازنة ، تجمع بين متطلبات النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والإنسانية ، وتجعل الإنسان المحور الرئيسي في كل مشروع تنموي ، مع التركيز أكثر على المناطق الأقل حظا من مكتسبات التنمية . تخفيف أسباب ومظاهر الفقر والحد من البطالة إلى أدنى حدودها ، مع فتح المجال أمام الهيئات الخيرية و مؤسسات المجتمع الأهلي والدولي للإسهام في مكافحة الفقر وتعزيز التنمية .

٣) تنمية وتنويع الإيرادات العامة ، وضبط وترشيد الإنفاق العام وتوجيهه نحو الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والإسكان والتنمية البشرية). وضع سياسة عادلة ومتوازنة في مجال الضرائب وتحصيلها وإعادة توزيعها لصالح الفئات الأدنى في المجتمع وتعزيز التنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية.

٤) تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي ، وتأمين مستلزمات نجاحه بتهيئة المناخ السياسي والقانوني وإستغلال موقع إرتريا المميز.

٥) الاهتمام بالقطاع الزراعي والحيواني لتأمين الامن الغذائي للشعب خاصة (السلع الغذائية الاستراتيجية) ، وحماية الأرض الزراعية والرعوية , ومنع التعدي عليهما، والاهتمام بصغار المزارعين بدعم وتوفير مستلزمات الزراعة بأسعار تشجيعية ومدعومة , وتوفير مستلزمات الإنتاج الحيواني , و حماية الثروة الحيوانية من الأمراض.

٦) الاهتمام بقطاع النقل البري والبحري والجوي , وقطاع الطاقة والمعادن, وتقنية المعلومات ، والاهتمام بالقطاع الخاص كي يصبح أكثر قدرة على التطور الذاتي والدفع والمشاركة في عملية تطور الدولة والمجتمع عموماً.

٧) العناية بالصناعة وتطويرها، وتشجيع الصناعات الحرفية الصغيرة مع التركيز على الصناعة الغذائية وفق أولويات الاستهلاك الشعبي . وترويج ثقافة العمل الحر والتوظيف الذاتي، والاعتياد على السلوك الادخاري والاستثماري.

٨) تطوير الجهاز المصرفي ، وتحقيق الاستقلال الحقيقي للبنك المركزي.

٩) تطوير آليات الرقابة على المواصفات والمقاييس وحماية المستهلك.

١٠) الاهتمام بالسياحة بتوفير مناخ سياحي آمن يضمن سلامة السياح ويراعي قيم المجتمع .

١١) تنظيم العمالة الوطنية في الخارج في إطار يحافظ على حقوقهم ويضمن سلامتهم .

طرق التعليم الابتدائي في ظل نظام إسياس

بقلم : أبو محمد عمر

المدخل:

اذا رغبنا التحدث عن مفهوم طرق التدريس في السلم التعليمي الابتدائي الإرتري ما بعد الاستقلال وتأسيس الدولة في عام ١٩٩٣ م لا بد لنا أن نشير ولو بإيجاز مختصر إلى مناهج وطرق التدريس لتلك الفترة التي سبقت استقلال ارتريا واعنى بذلك زمن الاستعمار الإيطالي ثم الإنجليزي وأخيرا الاستعمار الإثيوبي .

فمن أبجديات المستعمر عندما يتمكن من احتلال البلد والسيطرة على العباد ومفاصل الحياة الاقتصادية نجده يفرض لغته في مناحي المجال الإداري والسلم التعليمي ، فعند ما احتلت إيطاليا إرتريا في عام {١٨٨٢م وحتى ١٩٤١م} بدأت المراحل التعليمية تظهر، فكانت اللغة الإيطالية هي لغة العمل والتعامل ، حيث كان نظام التعليم عن طريق إنشاء نظامين مختلفين، أحدهما خُصص لأبناء المستعمرين الإيطاليين، والآخر للسكان الأصليين ، وفي الوقت الذي كانت الدراسة في المدارس الإيطالية لأبناء المستعمر تنتهج أحدث وسائل التعليم حتى المراحل الدراسية العليا ، كانت الدراسة تقتصر للمواطن الارتري على السنوات الأربع الأولى للمرحلة الابتدائية فقط لا غير ، وذلك لما يتناسب مع حاجة المستعمر الإيطالي على التوظيف الارتري في المستويات الإدارية البسيطة كالترجمة وبعض التدريب المهني في الكهرباء والحدادة وغيرها ، فالتعليم كان محصورًا للغاية ويرتكز على الدعاية للاستعمار وثقافته ودينه ولغته ، وكان يحارب الثقافة الوطنية الارترية ووسائلها بما فيها اللغة العربية والتجرينية وعلى امتداد ستون عاما كانت سياسته على هذا المنوال .

أما المستعمر الإنجليزي { ١٩٤١ وحتى ١٩٥٠ م } قَسَّم إريتريا إلى مرتفعات ومنخفضات ، فكان التعليم في المنخفضات باللغة العربية وفي المرتفعات باللغة التجريبية ، اتخذت هذه السياسة بناء على دراسة شاملة قامت بها الإدارة الإنجليزية لمعرفة لغة لها جذور في المجتمع الارتري فكانت النتيجة : اختيار المسلمون اللغة العربية والمسيحيون اللغة التجرينية على أن تدرس الإنجليزية كلغة منذ البداية حتى الفصل الرابع

الابتدائي ، وما فوق هذه المرحلة يكون التدريس باللغة الإنجليزية والتعليم كان على أسس رباعية ، أي أربعة أعوام في الابتدائية وأربعة في الوسطى وأربعة في الثانوية ، كما أن المدارس تُرحل مع القرى حسب الحياة المعيشية في إريتريا (رحلة الخريف والصيف) هذا بالنسبة للابتدائية ، أما الثانوية فكانت مدرسة واحدة في أسمرة وهي مدرسة "بيت قرقيس"، يتم القبول فيها عبر امتحان عام لكل إريتريا ، ولضيق الأمر والمطالبات الكثيرة تم تجهيز مدرسة أخرى في كرن وافتتحوا مدارس لتعليم الفتيات ، وفي فترة وجيزة استطاعت الإدارة البريطانية أن تُخرج عددا كبيرا من المدرسين والموظفين في الجهاز الإداري وتوسعت رقعة التعليم حتى شملت الرعاة الرحل في بعض مناطق الساحل الشمالي وتدرج مستوى التعليم إلى المرحلة الوسطى التي تغطى أربعة سنوات أخرى ، بذلك أصبحت مرحلة التعليم الأساسي ثماني سنوات وكان التدريس في المرحلة الوسطى باللغة الإنجليزية ، بينما كانت العربية والتجرينية تدرسان كل منهما كلغة ، وبهكذا استطاعت الإدارة البريطانية في فترة وجودها القصيرة أن تخلق جيلا بأكمله من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب تجمعه ثقافة موحدة ولغات متداولة يقبلها ويتفاهم بها الجميع بكل سهولة ويسر .

> **"بعد الغائه الاتحاد الفدرالي قامت الحكومة الإثيوبية بإلغاء المنهج الدراسي في إرتريا بما في ذلك اللغتين العربية والتجرينية وفرضت لغتها الأمهرية لغة المعاملات والتوظيف والتدريس في مرحلة التعليم الأساسي"**

أما المستعمر الإثيوبي {١٩٥١ وحتى ١٩٩١م } بعد الغائه الاتحاد الفدرالي في عام ١٩٥٢م ودمج إرتريا كليا بالإمبراطورية الإثيوبية قامت الحكومة الإثيوبية آنذاك بإلغاء المنهج الدراسي في إرتريا بما في ذلك اللغتين العربية والتجرينية وفرضت لغتها الأمهرية لغة المعاملات والتوظيف والتدريس في مرحلة التعليم الأساسي ، بينما واصلت الإنجليزية كلغة تعليم في المرحلة الثانوية وحتى التعليم العالي ، وهذه السياسة الخاطئة انعكست آثارها السالبة على المواطن الإرتري وخاصة فئة الشباب حيث الكثير منهم ترك الدراسة والتحق بالثورة الإرترية ليعلن رفضه التام لهذه السياسات الاستعمارية .

وبعد هذه الإشارات التي ذكرتها نجد أن الكادر الوطني الإرتري العامل في الحقل التعليمي كان له الحضور المباشر في وضع اللبنات الأولى للمنهج التعليمي الخاصة بالمرحلة الابتدائية وما فوقها في عهد الثورة وما بعد التحرير ، فعند تقيمنا لهاتين المرحلتين يتضح لنا التالي :

{أولا} منهج التعليم الارتري إبان الثورة والكفاح المسلح {١٩٦١ وحتى ١٩٩١ م }

في هذه الفترة التعليم بدأ بالمستوى الابتدائي وذلك عندما تمكنت جبهة التحرير الإرترية من تحرير ساحات مأهولة بالسكان وإقامة القواعد في الخلفية المحمية بالأراضي أو المناطق المحررة ، وكذلك في أوساط اللاجئين الإرتريين المقيمين في معسكرات اللجوء بالسودان وجيبوتي واليمن والذين بدأت أعدادهم تتزايد عندما نفذت إثيوبيا لسياستها العدوانية المبنية على إرهاب المواطن والإبادة الجماعية بدأتها في عام ١٩٦٧م وهي سياسة تعتمد على القتل وإحراق القرى ونهب الممتلكات ، وعليه لم تكن سنوات التعليم في هذه الفترة تتجاوز المرحلة الابتدائية في المناطق الإرترية المحررة ، أما في المعسكرات ومناطق اللجوء فكانت تتجاوزها الى مراحل ومستويات متقدمة .

ففي هذه الفترة اعتمدت جبهة التحرير الإرترية في سياستها التعليمية المنهج الإنجليزي الذي يتخذ اللغة العربية والتجرينية لمواد التدريس إلى جانب الإنجليزية كلغة ، في حين اعتمد جهاز التعليم الإرتري تابع لقوات التحرير الشعبية منهجه الخاص يتخذ اللغة العربية لجميع مواد التدريس إلى جانب التجرينية والإنجليزية كلغة ، أما الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا كان منهج تدريسها على خلاف ذلك تماماً حيث اعتمدت في المرحلة الابتدائية التدريس بلغة الأم وهي خطوة وتجربة جديدة لم تشهدها الساحة الارترية من قبل .

{ ثانيا } منهج التعليم الإرتري بعد الاستقلال وتأسيس الدولة { ١٩٩٢ وحتى ٢٠١٦ م }

بعد تحرير البلاد عام ١٩٩١ وإعلان استقلالها عبر استفتاء شعبي راقبته الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية عام ١٩٩٣م ، كانت العملية التعليمية وطرق التدريس في المرحلة الابتدائية تُمثّل أحد أهم التحديات التي واجهت وتواجه الدولة الوليدة ونظام هقدف المستبد.

ولمعالجة هذه التحديات قامت الجبهة الشعبية بنقل تجربتها التعليمية التي تعتمد بصورة أساسية على التدريس بلغة الأم بدلا من الاعتماد على اللغتين العربية والتجرينية ، نقلتها الى وزارة التعليم الارترية بعد التحرير وجعلته واقعا لا يمكن تجاوزه أو تخطيه ، وكانت تبرر لفرض هذه الخطوة الهدامة ، ان لغة الأم هي لغة اقرب إلى التكوين النفسي للتلميذ واسهل فهماً لتداولها في البيت أو من يعيش في محيطه .

والجدير ذكره أن عملية فرض التدريس بلغة الأم تمت بدون دراسة تحليلية أو علمية تظهر رغبات أولياء الأمور ولما يطمحون اليه في تعليم أبنائهم ، فكان من البديهي أن لا تجد هذه التجربة القبول في أوساط الشعب الإرتري المسلم منه على وجه التحديد ، وبهكذا أدت هذه السياسة الخاطئة الغير مرغوبة إلى نتائج عكسية لا بد من ذكرها في النقاط التالية :

{ ١ }عزوف الكثير من الأسر الإرترية عن إرسال أطفالهم إلى المدارس ، وكانت نتائجها السالبة تكريس الأمية وتفشي الجهل في أوساط هذه الأجيال الصاعدة .

{٢}عدم رغبة أهل اللغة المستهدف دراستها كان العائق الكبير الذي أفشل سياسة الحكومة في تطبيق التدريس بلغة الأم ، وفرض اللغة بدون الرغبة أثبتت التجربة فشلها فشلا تشم رائحتها الغير مرضية لدى كثير من أفراد الشعب الإرتري ، كانت ومازالت نتائجها الخطيرة واضحة للعيان في تراجع نسبة النجاح التي تصل أحيانا إلى درجة الصفر.

{٣} انحصار تعليم لغة الأم في إطار المدرسة وعدم استخدامها في المجال الإداري الحكومي التي تستخدم فقط لغة التجرينية في الدوائر الخدمية والرسمية ـ خلق فجوة عميقة وكراهية القوميات الأخرى لقومية التجرينية الحاكمة للبلاد والعباد ، لهذا فان تطوير اللغات يجب أن يترك لأهلها ، وأن تعمل أجهزة الدولة والمؤسسات التعليمية بما يتفق عليه الشعب لا أن يفرض عليه لتمرير مخطط التجرنة الساعي إلى تغيير وطمس الهوية الإرترية.

{٤} الطالب الذي أكمل المرحلة الابتدائية بلغة الأم إذا رغب الانخراط

> **التدريس بلغة الأم أدى إلى عزوف الكثير من الأسر الإرترية عن إرسال أطفالهم إلى المدارس ، وكانت نتائجها السالبة تكريس الأمية وتفشي الجهل في أوساط هذه الأجيال الصاعدة .**

في مجال العمل يجد الطرق مسدود أمامه لأنه أمي لا يحسن القراءة ولا يجيد الكتابة بلغة التجرينية التي تعتمدها الحكومة في دوائرها الرسمية والخدمية .

{٥} المعلم الذي تقع على عاتقه المسؤولية الكبيرة لتعليم الأطفال في المرحلة الابتدائية فهو كذلك لم يكن أقلّ سوءًا ، فقد شكّلته الحكومة من منتسبي الخدمة العسكرية مستوياتهم التعليمية متدنية للغاية وليست لديهم أي خبرة في مجال التدريس والتعليم التربوي .

{٦} تستخدم السلطة الحاكمة في أسمرا الحكم المركزي لكل الأقاليم الإرترية المتعدد الثقافات وبالتالي نجد الشعب الإرتري محصوراً في التعامل الإداري بلغة التجرينية وأن بقية لغات الأم التي تدرس في المدارس ليست معتمدة ولا يعترف بها للتداول الإداري .

{٧} من المفترض أن يكون للحكومة مبادرة وتصور في كيفية تطوير التعليم وتحسين مستوى العملية التعليمية بكل جوانبها ، ولكن الشيء المحزن أن النظام الحاكم في أسمرا بدلا من ذلك ينفق أموال طائلة في إقامة المهرجانات والحفلات الراقصة بشكل سنوي طيلة الفترة منذ الاستقلال في عام ١٩٩١ م .

{٨} اذا نظرنا وبحثنا لمشكلات التعليم في إرتريا نجدها مشكلات قديمة متجددة وأن يكون لهذه المشكلة العويصة جذورا مُتأصلة في ظل الدولة الوطنية أمر غير مقبول خاصة بعد مرور ربع قرن على نيل الاستقلال ، لأن هذه الفترة كانت كافية لمعالجة مشكلات التعليم في إرتريا بكامل أقاليمها ومختلف مكونات الشعب المتعدد في الأعراق والثقافات .

لكل تلك العوامل وغيرها أصبح الإقبال على التعليم في المستوى الابتدائي متدنيا جدا وبصورة مريعة انعكست آثاره السالبة على بقية المراحل التعليمية الأخرى ، ففي الوقت الذي كانت نسبة الإقبال على التعليم في تزايد مطلع التسعينيات عقب الاستقلال مباشرة أصبح في الوقت الراهن الإقبال على التعليم في تناقص مستمر وبنسب كبيرة تنذر بمستقبل قاتم للبلاد .

> **كانت نسب الإقبال على التعليم في تزايد مطلع التسعينيات عقب الاستقلال مباشرة وأصبح الإقبال على التعليم في الوقت الراهن في تناقص مستمر وبنسب كبيرة تنذر بمستقبل قاتم للبلاد .**

الخاتمة :

تناولت في هذه الورقة الموجزة طرق التدريس في المستوى الابتدائي الذي رسمته وتنتهجه الحكومة الإرترية طيلة السنوات التي مضت {١٩٩١ وحتى ٢٠١٦ م } وما ذكرته هو نتاج ما عايشته وشاهدته بحكم عملي كمدرس في المرحلة الابتدائية بإقليم جنوب البحر الأحمر { إقليم دنكاليا سابقا } ومشارك أيضاً مع مجموعة من الأكاديميين الإرتريين لتطوير منهج اللغة العربية في المدارس التي تدرس اللغة العربية ، كان ذلك بتكليف من وزارة التعليم الإرترية في الفترة من { ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٠ م } وما قلته في هذه الورقة هو رأي وتحليل شخصي للواقع الأليم الذي يعيشه شعبنا الإرتري المغلوب على أمره ، وللأمانة العلمية استعنت واستفدت كثيرا من بعض المقالات التي وردت في المواقع الإلكترونية الإرترية تناولت بشكل موسع لموضوع التعليم في إرتريا وكذلك مركز دراسات القرن الأفريقي وهو مركز متخصص في شئون دول القرن الأفريقي فأنصح لكل المهتمين والباحثين المعنين لدراسة هذه القضية التعليمية الحساسة الرجوع إلى هذا المركز .

المؤتمر الإسلامي الإرتري

ERITREAN ISLAMIC CONFERENCE

እስላማዊ ጉባኤ ኤርትራ